

نشرة صندوق النقد الدولي

تقرير الصندوق السنوي لعام ٢٠١٤

الصندوق يشهد زيادة مستمرة في تقديم الخبرات المتخصصة والأنشطة التدريبية



اثنان من موظفي التعداد يقومون بجمع البيانات لعملية تعداد تجريبها ميانمار، أحد البلدان التي عملت مع الصندوق لتطوير قدراتها في مجال الإدارة الاقتصادية (الصورة: Lynn Bo Bo/EPA/Newscom).

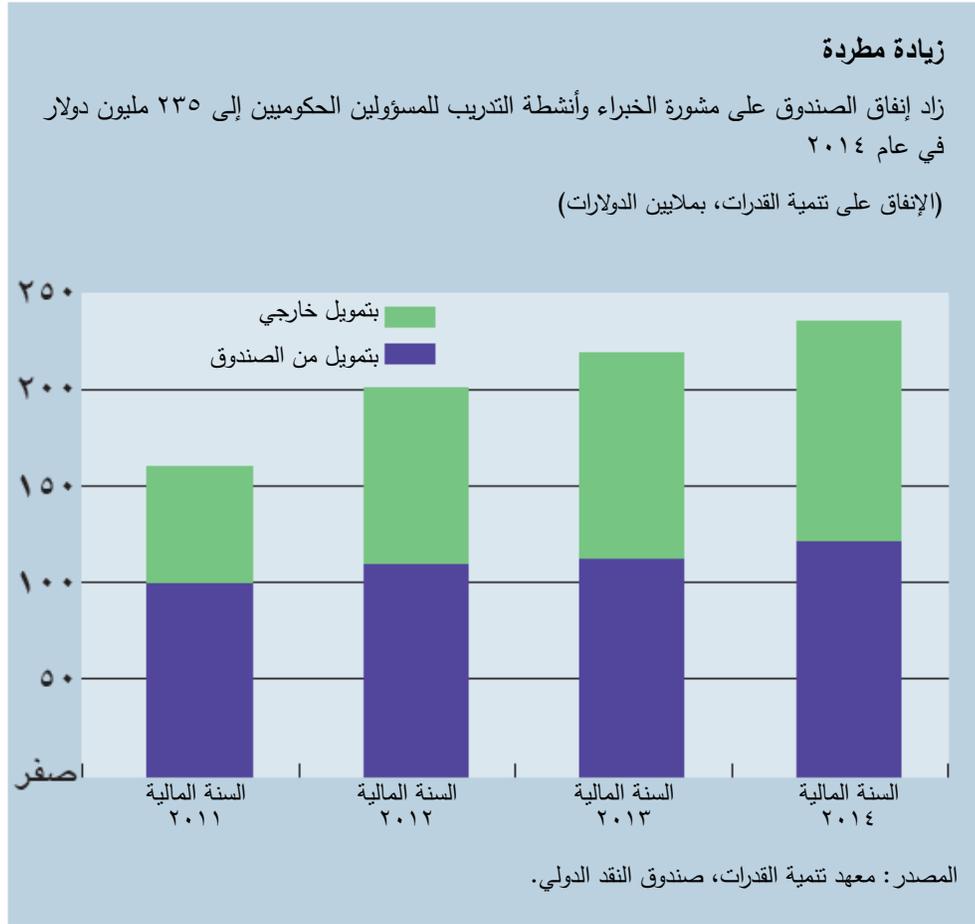
٣ أكتوبر ٢٠١٤

- الإنفاق على تنمية القدرات يواصل الارتفاع للسنة الرابعة على التوالي
- تقديم ٧٤ ألف يوم من المساعدة الفنية و ٥٤ ألف يوم من التدريب
- المانحون يقدمون للصندوق تمويلا جديدا لتنمية القدرات بقيمة ١٨١ مليون دولار أمريكي

تلبية للطلب الكبير من البلدان الأعضاء في مختلف أنحاء العالم، قام صندوق النقد الدولي بزيادة إنفاقه على تنمية القدرات للسنة الرابعة على التوالي، طبقا لما ورد في [تقريره السنوي لعام ٢٠١٤](#) الذي صدر اليوم.

وقد برهنت الأزمة العالمية الأخيرة على ضرورة أن تعمل كل البلدان الأعضاء، بما فيها الاقتصادات المتقدمة، على معالجة جوانب الضعف المؤسسية والتكيف مع التطورات الاقتصادية والمالية العالمية السريعة. وبالإضافة إلى مراقبة تطورات الاقتصاد وأنشطة الإقراض، يقدم الصندوق الدعم لبلدانه الأعضاء من خلال ما يسميه بناء القدرات - أي المساعدة الفنية (المشورة من خبير داخل البلد المعني حول موضوعات محددة لفترات محدودة) والتدريب للمسؤولين من البلدان الأعضاء بهدف صقل مهاراتهم الاقتصادية وتعميق فهمهم لقضايا السياسات.

وأثناء السنة المالية التي يغطيها التقرير (١ مايو - ٣٠ إبريل ٢٠١٤)، زاد الإنفاق المباشر من الصندوق على تنمية القدرات للسنة الرابعة على التوالي حتى بلغ ٢٣٥ مليون دولار، صعودا من ١٦٠ مليون دولار في عام ٢٠١١، وتم تمويل قرابة نصف الإنفاق الكلي من البلدان الأعضاء، ومن أبرزها اليابان (انظر الشكل البياني ١).



وقد سمح هذا الإنفاق للصندوق بتقديم مساعدات فنية لمدة ٢٨٥ سنة عمل/شخص - ما يعادل عمل خبير واحد لمدة ٢٨٥ عاماً، أو أكثر من ٧٤ ألف يوم من المشورة التي يقدمها خبير. وكان لقضايا المالية العامة النصيب الأكبر من المساعدة الفنية المقدمة، تليها القضايا النقدية وقضايا القطاع المالي. وقد زاد الحجم الكلي للمشورة المقدمة لمختلف المناطق الجغرافية وفئات الدخل، سواء كان ذلك للاقتصادات ذات الدخل المنخفض أو اقتصادات الأسواق الصاعدة أو الاقتصادات المتقدمة.

ومع دعم المانحين الخارجيين والشركاء في أنشطة التدريب، حصل على التدريب أكثر من ٦٣ ألف مسؤول حكومي من خلال ١٧٨ فعالية تدريبية، بمجموع ١٠٨٥٨ أسبوع/مشارك - أي ما يعادل أكثر من ٥٤ ألف يوم من التدريب. وقد حصلت اقتصادات الأسواق الصاعدة على النصيب الأكبر في هذا الصدد، بنسبة ٦٠% تقريباً؛ وعلى مستوى المناطق، حصلت على أعلى النسب منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

تلبية الاحتياجات العاجلة

واصل الصندوق استجابة السريعة لاحتياجات المساعدة الفنية العاجلة في مجموعة كبيرة من البلدان، وذلك من خلال تسعة مراكز إقليمية للمساعدة الفنية إلى جانب مقر الصندوق في واشنطن العاصمة. فعلى سبيل المثال، قدم الصندوق

المشورة حول ترشيح الإنفاق وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في مواجهة الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تعرضت لها أوكرانيا. وفي قبرص، ساعد الصندوق السلطات على تحسين السياسة والإدارة الضريبيين، وإصلاح إدارة المالية العامة، وترتيب أولويات الإنفاق العام. وفي ألبانيا، ساعد الصندوق السلطات في السيطرة على متأخرات الإنفاق وتحسين ضوابط الالتزام بالإنفاق وتعزيز الإدارة الضريبية.

وفي عدد من البلدان الخاضعة لضغوط، ساعد الصندوق السلطات على تحسين صياغة الميزانية (ليبيا والصومال) وتعزيز إدارة المالية العامة (غينيا بيساو ومالي والنيجر). وفي بلدان الأزمة الأوروبية، قدم الصندوق المشورة للبلدان المعنية حول القضايا المتعلقة بسياسة وإدارة المالية العامة، والإعسار في قطاعي الشركات والأسر، والإصلاحات القضائية، وإنفاذ المطالبات المالية لتيسير إعادة التأهيل المبكرة والسريعة لمؤسسات الأعمال التي تمتلك مقومات الاستمرار وتحسين تحصيل الديون.

التدريب

يقدم الصندوق للمسؤولين في البلدان الأعضاء دورات تدريبية عملية ومعنية بالسياسات تتناول الاقتصاد الكلي والتمويل والمجالات التشغيلية ذات الصلة، وذلك في مقر الصندوق الرئيسي وفي مراكزه وبرامجه التدريبية الإقليمية السبعة، وكذلك في البلدان الأعضاء. ويمثل برنامج التدريب جزءاً لا يتجزأ من عمل الصندوق في مجال بناء القدرات، وهو مصمم بحيث يواكب التغير في تطورات الاقتصاد الكلي على مستوى العالم وما ينشأ من تحديات على صعيد السياسات وطلبات البلدان الأعضاء والابتكارات التكنولوجية الجديدة.

وفي العام الماضي، قدم الصندوق دورات حول موضوعات جديدة ذات أهمية استراتيجية لأعضاء الصندوق، مثل الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية، واستعادة صحة القطاع المالي، وتعزيز النمو الاحتوائي. وتوسّع الصندوق أيضاً في إتاحة فرص التعلم من بعد عن طريق الإنترنت، فأطلق برنامجاً جديداً وضعه بالشراكة مع منظمة edX غير الهادفة للربح. ولتعزيز التآزر بين المساعدة الفنية والتدريب، تم استحداث دورات جديدة بالتعاون مع مراكز المساعدة الفنية الإقليمية؛ وعلى سبيل المثال، تعاون معهد التدريب في سنغافورة مع مكتب المساعدة الفنية الذي يخدم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار لتقديم دورة مخصصة للمسؤولين في ميانمار.

الدعم الخارجي

يدعم المانحون قدرة الصندوق على تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء. وقد تلقى الصندوق مساهمات بلغ مجموعها ١٨١ مليون دولار أثناء السنة المالية ٢٠١٤، كما بلغت قيمة الأنشطة الممولة من المانحين ١٤٧ مليون دولار. ويستفيد الصندوق من الدعم الخارجي عن طريق مساهمات متعددة المانحين توجه لأنشطة تنمية القدرات من خلال مراكز الصندوق الإقليمية للمساعدة الفنية والتدريب، وكذلك من خلال الشراكات الثنائية. ويدير الصندوق أيضاً صناديق استثمارية مواضيعية لتمويل المساعدة الفنية في موضوعات محددة مثل إدارة الثروات الطبيعية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولمزيد من المعلومات عن تنمية القدرات وغيرها من الأنشطة التي يقدمها الصندوق دعماً لبلدانه الأعضاء، راجع *التقرير السنوي لعام ٢٠١٤*، المتوافر في طبعة ورقية بالعربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والألمانية واليابانية والروسية والإسبانية وعلى اسطوانة مدمجة (بالإنجليزية فقط)، وفي الرابط التالي على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2014/eng. وتتضمن صفحة التقرير السنوي على شبكة الإنترنت البيانات المالية الخاصة بالصندوق للسنة المالية ٢٠١٤، بالإضافة إلى وثائق مرجعية أخرى. ويمكن الحصول مجاناً على نسخ من التقرير السنوي والبيانات المالية والاسطوانة المدمجة بمراسلة خدمات المطبوعات بصندوق النقد الدولي على العنوان التالي: IMF Publication Services, P.O. Box 92780, Washington, DC 20090؛ ومن خلال الإنترنت على العنوان www.imfbookstore.org أو www.elibrary.imf.org، أو بالبريد الإلكتروني على العنوان publications@imf.org.

روابط ذات صلة:

طالع تقرير الصندوق السنوي لعام ٢٠١٤
صحيفة وقائع عن المساعدة الفنية والتدريب